

تحرك عاجل

احتجاز شخصين في بابوا، ويخشى أنهما قد تعرضا للتعذيب
يُعتقد أن اثنين من الإندونيسيين الموجودين قيد الاحتجاز التعسفي في جايا بورا بمقاطعة بابوا، قد تعرضا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

يتواجد الآن كل من **دانييل غوباي، وماتان كليمبياب** قيد الاحتجاز في مركز شرطة قضاء جايا بورا في مقاطعة بابوا. وُزعم أن رجال الشرطة قد قاموا بتعذيبهما رفقة خمسة آخرين ممن تعرضوا لسوء المعاملة أيضاً أثناء خضوعهم جميعاً للاستجواب لمعرفة مكان تواجد اثنين من الناشطين المؤيدين لاستقلال المقاطعة. كما أنهما لم يحصلا على الرعاية الطبية، ولم يُسمح لهما بالاتصال بمحاميه منذ إلقاء القبض عليهما.

وبحسب ما افادت به مصادر موثوقة، قام رجال شرطة بري مدني باحتجاز دانييل غوباي رفقة اثنين آخرين بشكل تعسفي صبيحة يوم 15 فبراير/ شباط 2013 في ديبابري بمقاطعة بابوا. ولقد أُجبر الرجال الثلاثة بدايةً على الزحف على بطونهم حوالي 30 متراً وصولاً إلى مركز الشرطة بقضاء ديبابري قبل أن يجري نقلهم إلى مركز أمن قضاء جايا بورا بعد ساعة من الزمن. وبعد ذلك، أُجبر ثلاثتهم على التجرد من ملابسهم، وتعرضوا للركل على وجوههم، ورؤوسهم، وظهورهم، كما أنهم تعرضوا للضرب بعصي الخيزران. كما زُعم أن رجال الشرطة قاموا أيضاً بالضغط على رؤوسهم، وأفواههم، وأذنانهم بأعقاب بنادقهم الآلية. وقد خضع الثلاثة للاستجواب حتى ساعة متأخرة من تلك الليلة، وصبيحة اليوم التالي.

كما اعتُقل ماتان كليمبياب إضافة إلى ثلاثة رجال آخرين بشكل تعسفي على أيدي ضباط يرتدون ملابس مدنية صبيحة 15 فبراير في ديبابري قبل أن يجري اقتياد الأربعة إلى مركز شرطة مقاطعة جايا بورا أيضاً. وعلى نحو مشابه، فلقد أُجبر الأربعة على التجرد من ملابسهم، وتعرضوا للركل والضرب بعصي الخيزران، والألواح الخشبية على أيدي رجال الشرطة. ولقد أدلى أحد الرجال الأربعة بإفادة في تسجيل مصور بالفيديو تحدث خلالها عن قيام الشرطة بتعذيبه بالصعق الكهربائي.

وفي 16 فبراير، أُخلي سبيل خمسة من الرجال المحتجزين دون توجيه التهم إليهم، بيد أن كلاً من دانييل غوباي، وماتان كليمبياب بقيا في عهدة الشرطة، وُزعم أنهما أتهما "بحيازة أسلحة حادة" بموجب أحكام قانون الطوارئ رقم 12 لعام 1951.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية، أو الإندونيسية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تدعو فيها السلطات الإندونيسية إلى القيام بما يلي:

- ضمان عدم تعذيب دانييل غوباي وماتان كليمبياب أو التعرض لهما بسوء المعاملة؛
- والحرص على تزويدهما بالرعاية الطبية، والسماح لهما بالاتصال بمحاميه من اختيارهما؛
- والمبادرة فوراً إلى إصدار أوامر بفتح تحقيقات ناجزة ومستقلة في المزاعم التي تحدثت عن تعرض الرجال السبعة للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي رجال الشرطة. ووجوب التعامل مع الجرائم المشتبه بوقوعها من خلال نظام العدالة الجنائي، بدلاً من التعامل معها داخل الجهاز فقط وكأنها مجرد مخالفات انضباطية وحسب، وذلك في سبيل ضمان محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وما يتبع ذلك من المسؤولية بغض النظر عن الرتبة، وضمن محاكمتهم محاكمة عادلة، وتعويض الضحايا عما لحق بهم من ضرر. وإبلاء عناية خاصة لمسألة توفير الحماية للضحايا، والشهود، وعائلاتهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 5 إبريل / نيسان 2013 إلى:

وينسخ إلى:	رئيس قسم برنامج المهنة والأمن	اللواء تيمور برادويو
مدير عام حقوق الإنسان	بريغين سيفروالدين	رئيس جهاز الشرطة الإندونيسية
هاركريستوتي هاركريسنو	Jl. H.R. Rasuna Said Kav No. 4-5	Jl. Trunojoyo No. 3
وزارة القانون وحقوق الإنسان	Kuningan, Jakarta Selatan 12950,	Jakarta Selatan
Jl. H.R. Rasuna Said Kav No. 4-5	Indonesia Jakarta Pusat,	Indonesia
Kuningan, Jakarta Selatan 12950, Indonesia	فاكس رقم: +62 21 7280 0947	فاكس رقم: + 62 21 722 0669
فاكس رقم: +62 21 525 3095	المخاطبة: سيادة اللواء	المخاطبة: سيادة اللواء



كما يرجى إرسال نسخ من المناشآت إلى الممثلين الدبلوماسيين الإندونيسيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

احتجاز شخصين في بابوا، ويُخشى أنهما قد تعرضا للتعذيب

معلومات إضافية

ولا زالت منظمة العفو الدولية تستقبل تقارير موثوقة حول ارتكاب عناصر قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان في مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية، بما في ذلك ارتكاب تلك العناصر للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واللجوء إلى القوة غير الضرورية، والمفرطة، والأسلحة النارية، وارتكاب عمليات قتل غير قانونية على الأرجح. ونادراً ما تُفتح تحقيقات في تلك المزاعم، وقلّة من الجناة يُجلبون للمثول أمام العدالة. وفي الحالات النادرة التي قام ضحاياها بالإبلاغ عن انتهاكات الشرطة، غالباً ما لجأت هذه الأخيرة إلى التعرض للضحايا بالمزيد من التهيب والمضايقات.

وتتسم الآليات التأديبية والانضباطية داخل جهاز الشرطة بكونها غير كافية حالياً للتصدي للجرائم التي ترقى إلى مصاف انتهاكات لحقوق الإنسان، وغالباً أيضاً ما تُحجب أنباء وقوعها عن الرأي العام. وعلاوة على ذلك، فلا تتمتع الأجهزة الرقابية من خارج الشرطة بالصلاحيات الكافية التي تخولها مقاضاة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات.

وفي يناير/ كانون الثاني 2011، أصدرت محكمة عسكرية أحكاماً بالسجن تتراوح بين ثمانية وعشرة أشهر بحق ثلاثة من الجنود الذين ظهروا في شريط مصور وهم يقومون بركل وشتم أهالي مقاطعة بابوا، وذلك بتهمة عصيان أولئك الجنود للأوامر فقط. ويُذكر أن الشريط المذكور قد جرى تداوله على نطاق واسع عبر موقع يوتيوب على شبكة الإنترنت. ويعتري الشهود الكثير من الخوف إلى درجة أنهم قد أجموا عن الشهادة ضد الجنود جراء نقص الضمانات الكافية لتوفير الحماية لهم. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، اكتفت السلطات بتوجيه إنذارات خطية لثمانية من ضباط الشرطة الضالعين في اللجوء إلى العنف لقمع تجمع سلمي في بابوا، والتسبب بوفاة ثلاثة أشخاص.

هذا، ويتعرض المراقبون الدوليون المعنيون بحقوق الإنسان، وغيرهم من العاملين مع المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، لقيود شديدة تحد من إمكانية دخولهم إلى بابوا، الأمر الذي يساهم في تغذية مناخ الإفلات من العقاب السائد هناك.

ويُعدّ التقاعس عن مراجعة قانون العقوبات الإندونيسي بحيث يجرّم ممارسات التعذيب أحد أسباب استمرار حالات وقوع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في إندونيسيا. وفي عام 2008، دعت اللجنة الأممية المعنية بمناهضة التعذيب السلطات الإندونيسية إلى مراجعة قانون العقوبات بحيث يشمل جريمة التعذيب، وذلك اتساقاً مع التعريف الوارد في الفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة؛ كما دعت اللجنة السلطات إلى ضمان معاقبة جميع أفعال التعذيب بعقوبات مناسبة تتلائم وطبيعة الجرم ودرجة خطورته. ويُذكر أن قانون العقوبات لا يزال قيد المراجعة في إندونيسيا منذ ثلاثة عقود.

وبوصفها إحدى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة، فثمة التزام قانوني يقتضي من إندونيسيا العمل على حظر ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في جميع الظروف والأحوال. كما ينص كل من الدستور الإندونيسي وقانون حقوق الإنسان رقم 39 لعام 1999 على حق الأشخاص في إندونيسيا في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص النظام الصادر عن رئيس جهاز الشرطة والمتعلق بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في معرض قيام الشرطة الوطنية الإندونيسية بأداء مهام عملها (نظام رقم 8 لعام 2009) على أنه يتعين على الدولة "أن تمتنع عن التحريض على ارتكاب أي فعل من أفعال التعذيب أو التهاون معه، أو مع غيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الأسماء: دانييل غوباوي، وماتان كليمبياب
الجنس: كلاهما من الذكور

التحرك العاجل رقم 13/48 ، رقم الوثيقة: ASA 21/005/2013، والصادر بتاريخ 22 فبراير 2013.

